روز مصالح

الزراعة في الضفة الغربية
١٩٦٧-١٩٧٩

تعتبر أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها ٥٦٤٢ الف دونم [١] من أصعب مناطق فلسطين للزراعة ، ومن أكثرها كثافة سكانية ؛ حيث أن نكبة سنة ١٩٤٨ أدت الى لجوء عدد كبير من الفلسطينيين الى الضفة الغربية ، مما زاد من الضغط السكاني على الأراضي الزراعية فيها .

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة ، حسب إحصاء سنة ١٩٥٣ ، ٢,٤ مليون دونم [٢] ، من مجموع ٣,٢ مليون دونم صالحة للزراعة [٣] . منها ٣٢٢ الف دونم أراض مروية أي ما يعادل ١٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية [٤] .

وقد انخفضت مساحة الأراضي المزروعة ، منذ سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٥٧ ، حوالى ٢٠٠ الف دونم [٥] ، وبخاصة تلك المزروعة حبوباً ، وزادت ، في الوقت نفسه ، المساحات المزروعة محاصيل تسويقية كالخضار والفاكهة [٦] . غير ان الانتاجية الاجمالية لم تسجل زيادة ثابتة بسبب تذبذب انتاج الزيتون الذي يشكل المحصول الأساسي في الضفة الغربية . فعلى سبيل المثال ، شهدت سنة ١٩٥٧ نقصاً في مجموع انتاج المحاصيل عن سنة ١٩٥٢ يزيد عن ٣٠ الف طن [٧] ؛ حيث انخفض انتاج الزيتون من ٤٩ الف طن ، في سنة ١٩٥٢ ، الى ٩ الاف طن في سنة ١٩٥٧ [٨] ؛ وذلك بالرغم من زيادة عدد الأشجار بحوالى مليون شجرة في الفترة المذكورة [٩] .

وبشكل عام ، فقد حصل انخفاض في المساحات المزروعة ، وبخاصة من الأراضي المروية ، حيث وصلت مساحتها ، سنة ١٩٦٦ ، الى ١١٠ آلاف دونم [١٠] مما أدى إلى انخفاض في انتاج كافة المحاصيل باستثناء الخضار والتبغ ، كما أنه لم يتم تنفيذ مشروع واحد للري في الضفة الغربية بهدف تطوير الزراعة المروية ، مما جعل الانتاج البعلي الغالب على قطاع الزراعة .

وقد كان معظم العاملين في الزراعة ، قبيل الاحتلال الاسرائيلي ، من العاملين لحسابهم وكان الطابع الغالب على الزراعة هو « الفلاحة الصغيرة » ؛ كما أن اكثر من نصف فلاحي قرى فلسطين البالغ عددها ٤٥٠ قرية ، كانوا يملكون حيازات صغيرة . فمن ٦٠٧٥٠ حيازة [١١] كانت ١٦٨١٦ حيازة تقل مساحتها عن ١٠ دونمات ، اي ما يعادل نسبة ٢٧٪ منها و٢٥٤٩٧ حيازة